قياس أثر عوامل دفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد

Measuring the impact of factors boosting the competitiveness of SMEs in Algeria using the multiple linear regression model

بوعقل مصطفى* المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، أستاذ مساعد، ***Dr.Bouakel@gmail.com***

تاريخ الإرسال: 2019/10/09 **تاريخ القبول: 2020/01/23** **تاريخ النشر: 2020/01/30**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن خيارات وبدائل جديدة لتقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومحاولة قياس أثرها، حيث تم بناء استبانة شملت 89 مؤسسة تنشط على مستوى ستة ولايات وتم معالجة البيانات المحصلة بواسطة برنامج SPSS v.24.

خلصت الدراسة إلى تصميم نموذج يتركب من المداخل الأساسية، العامة، المتقدمة، الاستراتيجية والمستدامة، وأقرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بأن تنافسية هذا النمط من المؤسسات تتأثر بدرجة عالية بعوامل الدفع العامة، متبوعة بعوامل الدفع الطبيعية، وهو ما يؤكد انتهاجها لأساليب متقادمة لتطوير قدرتها على مزاحمة مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية التي ترقى إلى الاستثمار بقوة في الحلقات المعرفية والابتكارية بالشكل الذي يعزز استدامتها واستقرار كيانها.

الكلمات المفاتيح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القدرة التنافسية، عوامل الدفع، الانحدار الخطي المتعدد.

تصنيف Jel: L29, D99, C13.

Abstract

This study aims to explore new alternatives to strengthen the competitiveness of SMEs in Algeria, and try to measure their impact. The research is conducted through the use of a survey including 89 SMEs from six wilaya.

The study concludes with the design of a model consisting of basic, general, advanced, strategic and sustainable approaches, and the results of the multiple linear regression analysis recognized that the competitiveness of SMEs is highly influenced by general boosting factors, followed by natural boosting factors, which confirms their obsolete methods to develop their ability to compete with foreign SMEs that live up to invest heavily in knowledge and innovation in a way that enhances their sustainability and stability.

Key words: *SMEs, Competitiveness, Boosting Factors, Multiple Linear Regression.*

Jel Classification Codes: *C13, D99, L29.*

المؤلف المرسل : د. بوعقل مصطفى، **الإيميل**: Dr.Bouakel@gmail.com

I. مقدمة:

تعد مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في النمو وخلق فرص العمل المدفوعة بالابتكار موضع اهتمام متجدد في السنوات الأخيرة، حيث تبين شريحة واسعة من الأبحاث أن هذه الأخيرة، لا سيما الناشئة منها، تؤدي دورا أساسيا في تقديم منتجات جديدة وتكييف نسقها بشكل دوري لضمان أفضل استجابة لاحتياجات السوق. من جهة أخرى فإن هذا النمط من المؤسسات يتميز بسرعة حساسيته تجاه تقلبات البيئة لاعتبارات تتعلق بطبيعة بنيتها الهيكلية ونمط تسييرها ومقومات استقرارها، وهذا ما يفسر سبب تركيز النقاش حول ما إذا كانت بعض الإخفاقات النظامية تعزى إلى ضعف تنافسيتها وغياب منهجية وجيهة لدعمها، إضافة إلى أن الاتجاهات الحديثة لهذا الإشكال باتت تأخذ في الحسبان رهانات مواجهة التحديات والظفر بالفرص التي تطرحها تغيرات بيئة الأعمال باستمرار، علاوة على مسألة إيجاد التوازن الصحيح بين التدابير التي تعالج الانشغالات العامة المتعلقة بالحجم أو الحداثة وأنماط التكيف من جهة، والتي تتناسب مع متطلبات تعزيز القدرة على المزاحمة في الأسواق المحلية والأجنبية على ضوء تنامي ديناميكية المتغيرات البيئية المعاصرة.

I.1. إشكالية الدراسة:

لقد أصبح لامتداد مخلفات العولمة وتسارع التطورات التقنية تأثيرا كبيرا على البيئة التنافسية للأعمال أكثر من أي وقت مضى، وتخلق إمكانيات جديدة لتعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا وأن مركبات الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة تضم مجموعة واسعة من الأساليب المالية والإنتاجية ومداخل اليقظة والذكاء الاصطناعي، وكذا الخبرة والكفاءة العالية للموارد البشرية المدفوعة بالابتكار والفكر الاستراتيجي المتقدم، والتي جعلت التنافسية تأخذ منظورا عالميا ويخضع لعديد المؤشرات، وفقا لذلك، تتدافع الأبحاث المعاصرة نحو ضرورة إدراك كفاءة وفعالية عوامل دفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توليد وضع أكثر استقرارا وكفيل بضمان استدامتها إلى أبعد الحدود، ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة للإجابة عن الإشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى يمكن لعوامل الدفع التأثير في مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

I.2. الفرضية الرئيسية للدراسة:

- يتوقف تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بدرجة عالية على عوامل الدفع الطبيعية.

I.3. أهداف الدراسة:

- البحث عن خيارات وبدائل جديدة لتقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تصميم نموذج لقياس أثر عوامل الدفع المقترحة في الدراسة على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

I.4. أهمية الدراسة:

إن تصميم منهجية لتقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا بد لها أن تبنى على المعرفة الدقيقة بكفاءة وفعالية عوامل الدفع المركبة لها، وعلى هذا الأساس تنبع أهمية الدراسة الحالية في محاولة سد الفجوة البحثية بإيجاد مداخل دعم مثلى والعمل على صياغة نموذج لقياس هذا الأثر باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

I.5. منهج الدراسة:

للإلمام بالموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في طرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقدرة التنافسية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم اللجوء إلى المنهج الإحصائي من خلال تصميم استبانة ومعالجتها بواسطة برنامج SPSS وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

II. الإطار المفاهيمي للدراسة

II.1. مفهوم القدرة التنافسية:

إن مفهوم القدرة التنافسية يستخدم على نطاق واسع ومستويات متعددة ويخضع لمعايير مختلفة وغير محددة.

II.1.1. على مستوى الدولة: التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية، وبالعولمة والاقتراب، وبرط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف (نوري، 2006).

II.1.2. على مستوى القطاع: التنافسية هي قدرة القطاع الانتاجي السلعي أو الخدمي على تحقيق قيمة مضافة عالية، ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، فضلا عن حرية دخول سوق العمل والخروج منها (عامر، 2014).

II.1.3. على مستوى المؤسسة: يرى الاقتصادي "Porter" 1990 أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على جذب ودعم النشاطات التي تحقق التفوق والتميز على الآخرين (Chosniel, et al. 2014).

ويعتبر الاقتصادي "Vilev" 2007 أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على توفير تجديدات وتحسينات مستمرة تعمل على خلق وتدعيم ميزة تنافسية مستدامة بناء على التفوق في الأداء الاقتصادي (Sibel, 2015).

في حين يعرفها الاقتصادي "Li" 2011، بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المنشودة (العائدات، الحصة السوقية ...) فضلا عن ضمان التنمية والاستمرارية على المدى البعيد (Ramadhilla. Donald, 2014).

II.2. مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

II.2.1. إشكالية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل صعوبة إيجاد تعريف موحد في وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى، أو قطاع وآخر، إذ أن اختلاف النشاط والقوى الانتاجية يؤدي بالضرورة إلى التباين في الحدود الفاصلة، ويمكن حصر هذه القيود فيما يلي (Sellemi, 1985):

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول وتباين الظروف الطبيعية والاقتصادية لكل منها؛
- تعدد وتنوع الأنشطة الاقتصادية؛
- تمايز الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لعدم وجود مؤشر معين لقياس حجمها.

II.2.2. المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

II.2.2.1. المعايير الكمية: إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المؤشرات المحددة للحجم (سعد، 1998) ، وتتناول هذه المعايير الجوانب الكمية التي تصلح للأغراض التنظيمية، إضافة إلى أنها ذات صبغة محلية كونها توضع تماشيا مع ظروف الدولة (هالة، 2004) ، وتخص مجموعة من الترتيبات التقنية والاقتصادية (فتحي، 2005).

II.2.2.2. المعايير النوعية: إن العجز النسبي للمعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دفع للتفكير في اعتماد معايير نوعية أكثر مرونة وتناسقا مع المتغيرات البيئية التي تحيط بالمؤسسة (مباركي، 2013).

II.2.3.تعريف المشرع الجزائري:

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي "كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية" (Journal Officiel, 02/2017).

الجدول رقم (1): معايير تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
المؤسسات المصغرة	1 – 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	10 – 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	50 – 250	400 مليون – 4 مليار دج	200 مليون – 1 مليار دج

المصدر: قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 2017/02، ص6.

III. الدراسات السابقة

III.1. عرض الدراسات السابقة:

يتميز الإطار النظري والتطبيقي الذي يتمحور حول معالجة إشكالية تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعدد التوجهات وكثرة الدراسات، حيث تختلف النتائج المتوصل إليها استناد للتباين في معطيات البحث، المنهجيات والأدوات المستخدمة في التحليل، وفيما يلي موجز لبعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

الجدول رقم (2): الدراسات السابقة لموضوع تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤلف	عنوان الدراسة	طبيعة الدراسة	سنة النشر	أهداف الدراسة	الأدوات والمنهجية	نتائج الدراسة
Gábor MÁRKUS	Measuring company level competitiveness in Porter's Diamond model framework	ورقة بحثية	2008	قياس تنافسية المؤسسة باستخدام نموذج الماسة لبورتر	التحليل العاملي	قابلية قياس التنافسية بناء على الموارد، تدعيم وترابط الصناعات، الطلب، استراتيجية المؤسسة والابتكار
Rajesh K. Singh, Suresh K. Garg, S.G. Deshmukh	The competitiveness of SMEs in a globalized economy	مقال علمي	2010	تحديد سبل تنمية تنافسية م ص م في ظل العولمة الاقتصادية	اختبار T-Sample معامل الارتباط لبيرسون	تستهدف تنافسية الصين والهند الجودة، الضغط على التكاليف، البحث والتطوير، الابداع الابتكار والفكر الاستراتيجي
Andrea Némethné Gal	Competitiveness of Small and Medium Sized Enterprises: a Possible Analytical	مقال علمي	2010	الوقوف على مؤشرات قياس التنافسية وأهم	ex ante and ex post approach	دعم التنافسية يستهدف العوامل المؤثرة في المدخلات والمخرجات،

	Framework			العوامل المؤثرة فيها		وكذا عوامل البيئة الداخلية والخارجية.
Dilek Cetindamar, Hakan Kilitcioglu	Measuring the competitiveness of a firm for an award system	مقال علمي	2013	تصميم نموذج لتطوير نظام منح الجوائز لمساعدة الشركات في التقييم الذاتي لتنافسيتها	تحليل استبانة + EFQM model	تتأثر التنافسية بثلاث ركائز أساسية: المخرجات / الأداء التنافسي (الناتج)، الموارد (المدخلات)، والعمليات والقدرات الإدارية
P. Dürr, A. Brauna, E. Westkämper, T. Bauernhansl, M. Haagb, J. Heilala, F. Grossmann	Improving Manufacturing SMEs' Competitiveness Through Systimatic IT Efficiency Evaluation and Advancement	مقال علمي	2013	إبراز تأثير تكنولوجيا المعلومات على تنافسية م ص م	تطوير أداة برمجية لنمذجة، تحليل، قياس ودعم كفاءة تكنولوجيا المعلومات	تتأثر التنافسية بجدوة التكنولوجيا، سرعتها، مرونتها، موثوقيتها وبساطتها وقدرتها على تخفيض التكاليف
Daniel S. M., Elena N., Răzvan D.	Study on the competitiveness of Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Vâlcea County	مقال علمي	2014	تحليل طبيعة العلاقة بين عوامل الدفع وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تحليل وصفي استبانة ضمت 348 م ص م	تتأثر التنافسية بإدارة المؤسسة، التسويق، الجودة، التخطيط الاستراتيجي، العمالة، النشاط في السوق الدولية
Grzegorz Głódb & Olaf Flaka	Verification of the relationships between the elements of an integrated model of competitiveness of the company	مقال علمي	2015	تأثير العولمة على مناهج دعم وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات	طريقة ALL2USE	بناء نموذج يشمل أربع عناصر : الميزة التنافسية الوضع التنافسي، المقومات التنافسية و الاستراتيجية التنافسية
Sibel Ahmedova	Factors for Increasing the Competitiveness of Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) In Bulgaria	مقال علمي	2015	تسطير خطط للتحكم في العوامل التي تسهم في تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تحليل الإحصاءات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي	الاهتمام بالتمويل، وأنشطة الابتكار، والأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية ، والتدويل وتنفيذ أفضل الممارسات.
Rizan Machmud & Andi Juana	Analysis of Factors Affecting the Competitiveness of Small and Medium Enterprises in Gorontalo Province, Indonesia	مقال علمي	2018	تحديد العوامل التي تؤثر على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في Gorontalo	التحليل العاملي	العوامل المؤثرة على تنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المدخلات، العمليات، السياسة والبنية التحتية

المصدر: من إعداد الباحث

2.III. التعليق على الدراسات السابقة:

على غرار الدراسات والأبحاث التي اعتمدت في تحليلها لآليات تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث مستويات (الدولة، القطاع، المؤسسة)، فقد ارتكزت الدراسة الحالية على مستوى تحليل مغاير يشمل مركبات تم تصميمها بغرض تشخيص تنافسية هذا النمط من المؤسسات كمرحلة أولى، ومن خلال تقييمها يتم في المرحلة الموالية إدراك التوجهات التي تسمح باستهداف آليات دعم وتطوير قدرتها التنافسية. وفي نفس السياق تؤشر الدراسات السابقة على أنها ركزت على آليات تنمية القدرة التنافسية التي تنشط في المجال الصناعي، وهو ما تم تداركه في الدراسة الحالية وذلك لاعتبارات تتعلق بالتطور السريع الذي تشهده النشاطات الأخرى كالخدمات والأشغال العمومية والتي باتت فيها المنافسة أكثر احتداما، إضافة إلى أنها أصبحت أكثر المجالات المستهدفة من قبل المؤسسات الناشئة.

إن إدراك مداخل دعم وتطوير تنافسيتها والقدرة على مجاراة المتغيرات البيئية المعاصرة كالثورة الصناعية الرابعة وتنامي الطفرات الابتكارية للاقتصاد الرقمي وغيرها، يجعل مسألة اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنظومة الاقتصادية العالمية أمرا معقدا وحتميا، كما أن تقلب تنافسيتها يعود لاعتبارات تتعلق بتقدير تأثير تحديات المحيط الدولي فضلا عن الجمع بين المنظور الستاتيكي والديناميكي من خلال تحليل طبيعة وحركية المتغيرات ودرجة اندماج المؤسسة.

إضافة إلى أن معظم التوجهات أقرت بأن صعوبة التحكم في القدرة التنافسية لهذا النمط من المؤسسات يكمن في طبيعتها الديناميكية وحركيتها المستمرة، وعلى هذا الأساس توجهت هذه الدراسة نحو بناء نموذج يجمع عدة أبعاد كالتكامل والاستدامة والمرونة، كما يسمح بتحديد الأسس الواجب تعزيزها .

وتجدر الإشارة إلى أن محدودية النماذج السالفة ترتبط بتعدد مستويات التحليل وتجانس نشاط المؤسسات وهو ما يصعب تصميم مداخل شاملة تتواءم مع طبيعة النشاط الاقتصادي لمختلف أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصلح لجميع الظروف والتطورات البيئية على المستوى المتوسط أو الطويل.

IV. الإطار التطبيقي للدراسة (دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

1.IV. مجتمع وعينة الدراسة:

عرفت الدراسة الميدانية توزيع 150 استمارة على ستة ولايات هي الجزائر العاصمة، وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، غليزان وتيارت، وقد أسفرت العملية على استرجاع 113 استمارة بمعدل تجاوز 75%، غير أنه تم استبعاد منها 24 استمارة لأسباب شكلية وأخرى موضوعية، وبذلك أصبحت عينة الدراسة تتركب من 89 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

2.IV. أدوات ومنهجية إجراء الدراسة:

1.2.IV. أدوات جمع البيانات:

قصد تحديد العوامل المؤثرة في دعم وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم تصميم استبيان بناء على مجموعة من الدراسات السابقة، ثم تكييفها مع موضوع الدراسة وخصوصيات العينة. وبغرض التحليل الجيد لتوجهات المستجوبين تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يشمل خمس اختيارات موزعة من 1 إلى 5 وفقا لصيغ مختلفة على شكل أسئلة متعددة الخيارات.

IV.2.2. أدوات معالجة البيانات:

تم الاعتماد على برنامج SPSS إصدار 24 وذلك قصد معالجة البيانات واستخراج النتائج، كما تم اللجوء إلى الانحدار الخطي المتعدد قصد إيجاد علاقة تسمح بالتنبؤ وقياس القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استناد إلى عوامل الدفع الأساسية، العامة، المتقدمة، الاستراتيجية والمستدامة.

IV.2.2.1. تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يسمح الانحدار الخطي المتعدد بتقدير العلاقة بين متغير تابع ومجموعة من المتغيرات التفسيرية (Kurt, 2019, p1)، كما يعرف على أنه تحليل إحصائي يعتمد على نمذجة العلاقة بين نوعين من المتغيرات، التابع (المستجيب) والمستقلة (التنبؤية). الغرض الرئيسي من الانحدار هو فحص ما إذا كانت المتغيرات المستقلة قادرة على التنبؤ بنتيجة المتغير التابع قيد الدراسة (Yunus et al., 2018, p1)، وقد تكون العلاقات غير خطية، كما قد تكون المتغيرات المستقلة كمية أو نوعية، ويمكن فحص آثار متغير واحد أو متغيرات متعددة مع أو بدون تأثيرات المتغيرات الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار (Bandi, Appalaswamy, 2016, p20).

IV.2.2.2. شروط بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يشترط لبناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد جملة من الافتراضات نوجزها فيما يلي (Jason, Elaine, 2002, p1):

- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة؛
- معنوية واحد على الأقل من معاملات الانحدار؛
- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي؛
- الاستقلال الذاتي للبواقي؛
- ثبات تباين البواقي.

IV.2.3. قياس ثبات الاستبانة:

من أجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس المتغيرات المستهدفة والتأكد من صدقها تم إجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراتها بحساب معامل (Alpha Cronbach)، واتضح من النتائج أن الأداة تتمتع بمعامل ثبات عال بلغ 92% وهي نسبة مرتفعة ومقبولة لإجراء الدراسة.

IV.3. عرض نتائج الدراسة:

مرت الدراسة بالعديد من المراحل قصد الوصول إلى نتائج تساهم في الإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضية الرئيسية، ويمكن توضيح هذه المراحل فيما يلي:

IV.3.1. تركيبة المتغيرات التفسيرية:

شملت المتغيرات التفسيرية مجموعة متنوعة من العوامل الفرعية المقتبسة من الأبحاث والدراسات السابقة وذلك بعد تنقيحها وتقويمها بما يتماشى مع أهداف الدراسة، كما تم تبويبها حسب درجة تأثيرها على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتماشيا مع السياق المعاصر لنماذج دعم وتطوير هذه الأخيرة لا سيما في بيئة الأعمال المتقدمة. وقد توزعت العوامل الفرعية على خمسة مداخل نوجزها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): تركيبة المتغيرات التفسيرية للدراسة

المداخل الأساسية	المداخل العامة	المداخل المتقدمة	المداخل الاستراتيجية	المداخل المستدامة
ملائمة الموقع الجغرافي	جودة التكنولوجيا	درجة البحث والتطوير	التسيير الاستراتيجي	درجة الابداع والابتكار
كثافة اليد العاملة	مستوى البنية التحتية	حماية الملكية الصناعية	التشخيص الاستراتيجي	درجة التكوين المتخصص
وفرة الموارد الأولية	تنوع مصادر التمويل	جودة التعليم العالي	التحليل الاستراتيجي	الالتزام بالمقاييس العالمية
	مستوى التعليم الأساسي	تبني الذكاء الاقتصادي	الرؤية الاستراتيجية	
		حوكمة نشاط المؤسسة	اليقظة الاستراتيجية	

المصدر: من إعداد الباحث

IV.3.2. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تظهر نتائج الجدول رقم () أن عوامل الدفع الأساسية احتلت المراكز الأولى بمتوسط حسابي عالي بلغ 4,02 وانحراف معياري 0,74، متبوعة بعوامل الدفع العامة بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,81 وانحراف معياري 0,59، في حين جاءت عوامل الدفع المتقدمة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يعادل 2,63 وبانحراف معياري قدر بـ 0,68، أما عوامل الدفع الاستراتيجية والمستدامة فقد حلت في المركزين الأخيرين بمتوسطين حسابيين بلغا 2,229 و2,224 وانحراف معياري 0,88 و1,04 على التوالي.

الجدول رقم (4): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	Codage	Moyenne	Ecart type	N
التنافسية	Cp	3,1483	,76070	89
المداخل الأساسية	Bs	4,0225	,74162	89
المداخل العامة	Gn	2,8118	,59146	89
المداخل المتقدمة	Ad	2,6360	,68328	89
المداخل الاستراتيجية	St	2,2292	,88705	89
المداخل المستدامة	Ss	2,2247	1,04902	89

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

IV.3.3. القدرة التفسيرية للنموذج:

يتضح من خلال الجدول رقم () أن معامل التحديد قد سجل قيمة تعادل 31,7%، وهو ما يؤشر على أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (المداخل الأساسية، العامة، المتقدمة، الاستراتيجية والمستدامة) تفسر 31,7% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (القدرة التنافسية)، في حين أن النسبة المتبقية تعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول رقم (5): القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار

M	R	R^2	R^2 ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R^2	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,597[a]	,356	,317	,62867	,356	9,169	5	83	,000

a. Prédicteurs : (Constante), Bs, Gn, Ad, St, Ss

b. Variable dépendante: Cp

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

4.3.IV. المعنوية الكلية للنموذج: لاختبار ما إذا كان نموذج الانحدار المقدر معنويا أم لا، يتم صياغة الفرضيات الإحصائية التالية:

الفرضية الصفرية (H_0): نموذج الانحدار (جميع معاملات الانحدار) غير معنوي (لا تختلف عن الصفر)؛

الفرضية البديلة: (H_1): نموذج الانحدار (واحد على الأقل من معاملات الانحدار) معنوي (يختلف عن الصفر)؛

وبناء على نتائج الجدول رقم () يتبين أن مستوى المعنوية سجل قيمة (sig=0,000) وهي أقل من 5%، كما أن قيمة F المحسوبة (9,169) أكبر من قيمة F الجدولية (2,329) عند درجة حرية (83---5)، إذن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بأن نموذج الانحدار (واحد على الأقل من معاملات الانحدار) معنوي (يختلف عن الصفر).

الجدول رقم (6): اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	18,119	5	3,624	9,169	,000[b]
	de Student	32,803	83	,395		
	Total	50,922	88			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

5.3.IV. المعنوية الجزئية للنموذج:

- **بالنسبة لـ (C):**

الفرضية الصفرية (H_0): مقدار معامل الانحدار غير معنوي (C=0)

الفرضية البديلة (H_1): مقدار معامل الانحدار معنوي (C ≠0)

- **بالنسبة لـ (Bs):**

الفرضية الصفرية (H_0): مقدار معامل الانحدار غير معنوي (Bs=0)

الفرضية البديلة (H_1): مقدار معامل الانحدار معنوي (Bs ≠0)

- **بالنسبة لـ (Gn):**

الفرضية الصفرية (H_0): مقدار معامل الانحدار غير معنوي (Gn=0)

الفرضية البديلة (H_1): مقدار معامل الانحدار معنوي (Gn≠0)

- **بالنسبة لـ (Ad):**

الفرضية الصفرية (H_0): مقدار معامل الانحدار غير معنوي (Ad=0)

الفرضية البديلة (H_1): مقدار معامل الانحدار معنوي (Ad ≠0)

- **بالنسبة لـ (St):**

الفرضية الصفرية (H_0): مقدار معامل الانحدار غير معنوي (St=0)

الفرضية البديلة (H_1): مقدار معامل الانحدار معنوي (St≠0)

- **بالنسبة لـ (Ss):**

الفرضية الصفرية (H_0): مقدار معامل الانحدار غير معنوي ($Ss=0$)

الفرضية البديلة (H_1): مقدار معامل الانحدار معنوي ($Ss \neq 0$)

الجدول رقم (7):القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Statistiques de colinéarité		
		B	Erreur std	Bêta	t	Sig.	Tolérance	VIF
1	(Constante)	,457	,505		,904	,368		
	Bs	,194	,106	,189	1,829	,071	,729	1,371
	Gn	,297	,142	,231	2,092	,039	,639	1,565
	Ad	,157	,129	,141	1,215	,228	,575	1,740
	St	,206	,129	,240	1,598	,114	,345	2,899
	Ss	,093	,102	,128	,907	,367	,391	2,555

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

تؤشر نتائج الجدول رقم ()على أن مقدار معامل الانحدار لكل من (C) و(Bs) و(Ad) و(St) و(Ss) قد سجل مستوى معنوية يتراوح بين 0,071 و0,368 وهو ما يتجاوز مستوى المعنوية المشروط عند نسبة 5%، غير أن قيم T المحسوبة (0,904، 1,829، 1,215، 1,598، 0,907) فقد سجلت قيما أكبر من قيمة T الجدولية (1,990) عند درجة حرية (88)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على دلالة مقدار معامل الانحدار. من جهة أخرى فقد سجل (Gn) مستوى معنوية (sig=0,039) وهي أقل من 5%، إذن نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بأن مقدار معامل الانحدار لـ (Gn) معنوي (يختلف عن الصفر). وهو ما يقود للقول أن نموذج الانحدار المصاغ معنوي.

IV.6.3. شرط عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية

يمكن التأكد من شرط عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية بواسطة طريقتين مختلفتين:

- **الطريقة الأولى**: نلاحظ من مخرجات الجدول رقم () أن جميع قيم المعامل (VIF) (1,3، 1,5، 1,7، 2,8، 2,5) لا تتجاوز القيمة الصحيحة 5، وعليه يمكن القول أنه لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية.
- **الطريقة الثانية**: يبين الجدول رقم () أن قيم معامل الارتباط بين المتغيرات التفسيرية تنحصر بين 0,378- كأدنى قيمة و0,727 كأعلى قيمة، وهو ما يؤشر على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية.

الجدول رقم (8): استقلالية المتغيرات التفسيرية لنموذج الدراسة

	Cp	Bs	Gn	Ad	St	Ss
Cp	1,000	,138	,468	,446	,476	,350
Bs	,138	1,000	,232	-,002	-,234	-,378
Gn	,468	,232	1,000	,422	,455	,197
Ad	,446	-,002	,422	1,000	,589	,522
St	,476	-,234	,455	,589	1,000	,727
Ss	,350	-,378	,197	,522	,727	1,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

IV.3.7. المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها سابقا تم إدراج المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية التالية في نموذج الانحدار المتعدد، والتي تشمل كلا من:

- المتغير التابع ممثلا في القدرة التنافسية (Cp)؛
- المتغيرات المستقلة ممثلة في المداخل الأساسية (Bs)؛ المداخل العامة (Gn)؛ المداخل المتقدمة (Ad)؛ المداخل الاستراتيجية (St) والمداخل المستدامة (Ss).

الجدول رقم (9):المتغيرات التفسيرية المدرجة في نموذج الانحدار

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	Cp, Bs, Gn, Ad, St, Ss	.	Introduire

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

IV.3.8. اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي:

للتأكد من أن البيانات المجمعة مسحوبة من مجتمع يتبع التوزيع الطبيعي نلجأ إلى صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية** (H_0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي؛
- **الفرضية البديلة** (H_1): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

من خلال الشكل رقم (1) يتضح أن البواقي تتوزع توزعا معتدلا بشكل الجرس ومتماثلا حول العمود النازل من قمته، وهو ما يقود لقبول فرضية العدم والتي تفيد بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبذلك يتحقق شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

الشكل رقم (1): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

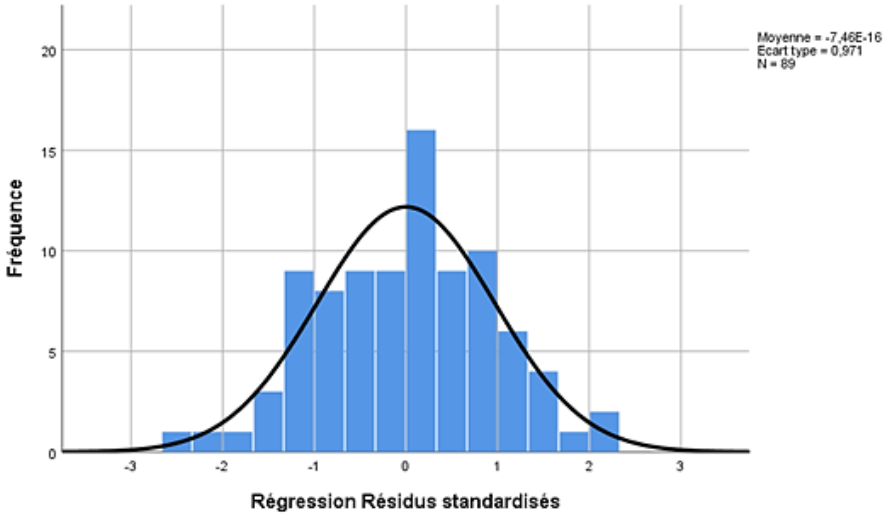

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

IV.3.9. الاستقلال الذاتي للبواقي:

من أجل إجراء اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية** (H_0): يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)؛
- **الفرضية البديلة** (H_1): لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

وانطلاقا من الشكل رقم (2) يتبين أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي وبالقرب (على جانبي) من الخط، مما يدفع لقبول فرضية العدم التي تنص على أنه لا وجود لارتباط ذاتي بين البواقي.

الشكل رقم (2): الاستقلال الذاتي للبواقي

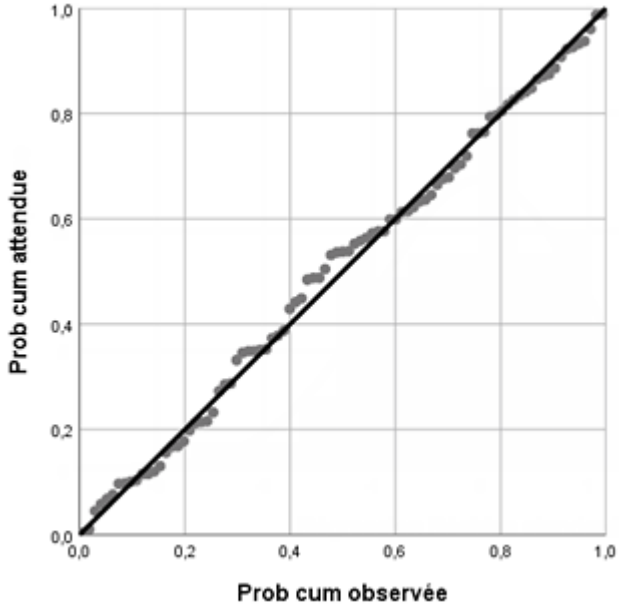

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

IV.3.10. اختبار تجانس البواقي (ثبات التباين)

قصد اختبار تجانس البواقي نلجأ إلى الشكل رقم () الذي يوضح الانتشار العشوائي للبواقي حول محور (0) الذي يفصل بين البواقي الموجبة والسالبة، بحيث لا يمكن تحديد شكل معين للتباين، وبالتالي يمكن القول أن هناك ثبات في تباين الأخطاء وهو ما يعزز صلاحية نموذج الانحدار المتعدد المصاغ.

الشكل رقم (3): اختبار تجانس البواقي

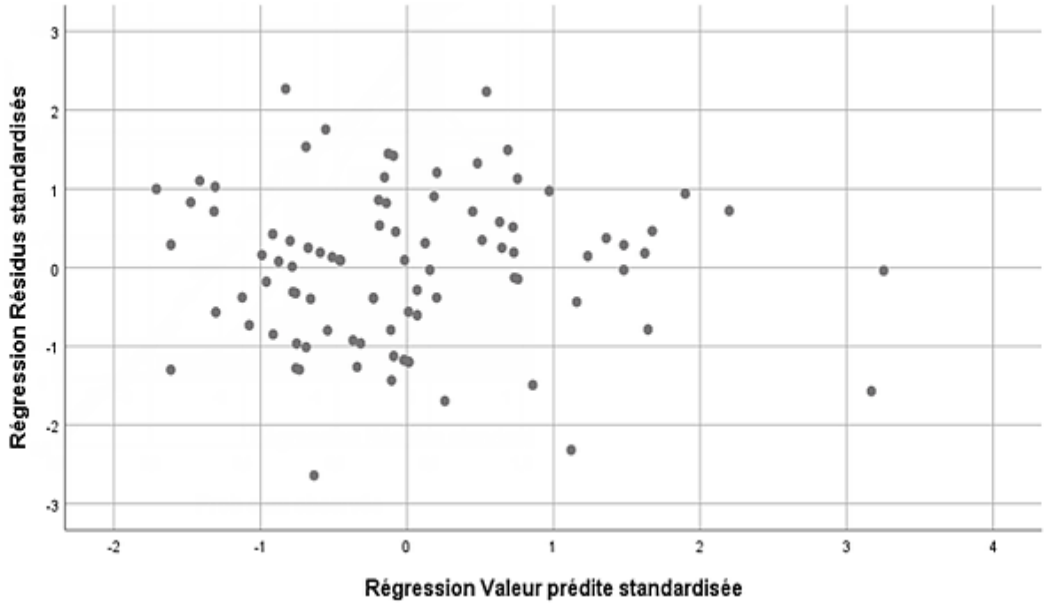

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

IV.3.11. صياغة نموذج الانحدار المتعدد:

بناء على الجدول رقم () يتبين أن الجزء الثابت يقدر بـ 0,457، كما أن معامل الانحدار للمداخل الأساسية (Bs) سجل قيمة تقدر بـ 0,194، في حين بلغت قيمة معامل الانحدار للمداخل العامة (Gn) 0,297، أما المداخل المتقدمة (Ad) فقد سجلت معاملا يعادل 0,157 وكذا قيمة تقدر بـ 0,206 بالنسبة للمداخل الاستراتيجية (St)، بينما بلغت قيمة معامل الانحدار للمداخل المستدامة (Ss) 0,093، علاوة على أنه وبعد المرور بالاختبارات السابقة التي تعزى إلى شروط بناء نموذج الانحدار المتعدد ومدى صلاحيته، تم التوصل إلى صياغة نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\mathbf{Cp} = 0,457 + 0,194\mathbf{Bs} + 0,297\mathbf{Gn} + 0,157\mathbf{Ad} + 0,206\mathbf{St} + 0,093\mathbf{Ss}$$

IV.4. مناقشة نتائج الدراسة:

تحاول الدراسة بناء نموذج للتنبؤ وقياس القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، حيث تركب النموذج من خمس متغيرات تفسيرية تضمنت بدورها عوامل فرعية تم تبويبها وفقا لطبيعة ودرجة تأثيرها على المتغير التابع.

ومن خلال التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة فقد سجلت المداخل الأساسية متوسطا حسابيا عاليا وذلك لاعتبارات تتعلق بتجمع التوجه العام لمسيري المؤسسات للارتكاز على عوامل الدفع الطبيعية بالدرجة الأولى كالبحث عن ملائمة الموقع الجغرافي الذي يسمح بالاقتراب أكثر من الأسواق المستهدفة ومزاولة عملهم في مواقع تتباين من حيث مقومات النشاط ووفرة وتنوع الموارد الطبيعية، إضافة إلى قربها من شبكات النقل والخدمات اللوجيستية، مما يسمح لها بالتحكم أكثر في ظروف المنافسة ومراقبة المنافسين ورصد سلوكيات العملاء والضغط أكثر على تكاليف النشاط.

في حين سجلت المداخل العامة والمتقدمة قيما متوسطة، وهو ما يؤشر على تباين وجهات نظر المستجوبين حول تبني التكنولوجيات المتقدمة نظرا لارتفاع تكاليفها وخصوصيات استخدامها، علاوة على تقادم البنية التحتية وضعف صيانة الهياكل الأساسية وصعوبة الوصول إلى التمويل، أما من حيث مستويات التعليم فإن عينة الدراسة تنشط في بيئة اجتماعية ذات مكتسبات علمية قاعدية مما يجعلها مستعدة لتلقي دورات تدريبية وتكوينات متخصصة حسب المجال المستهدف من قبل المؤسسة، إضافة إلى أن طبيعة نشاطها تستلزم في بعض الحالات كثافة عمالية أكثر منها معرفية.

من جهة أخرى فإن هذه المؤسسات قد استفادت نسبيا من مخرجات التعليم العالي من خلال توظيف خريجي الجامعات، كما تبين من خلال المقابلة الشفوية مع المبحوثين أن معظم عينة الدراسة لا تمتلك أقسام خاصة بالبحث والتطوير، الأمر الذي يدفع بها إلى تقليد نماذج متقادمة من الذكاء الاقتصادي لتفعيل أنشطة الانتاج، التوزيع وحتى التسويق.

كما سجلت المداخل الاستراتيجية والمستدامة متوسطين ضعيفين، وهذا ما يدل على صعوبة تفسير السلوك الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نظرا لاعتمادها على خبرتها الماضية والحدس والتجربة في التسيير أو لعدم وجود نظام معلومات متكامل ونقص الكفاءات، فضلا عن عدم اهتمامها بمعايير الجودة العالمية كنتيجة حتمية لزيادة ضغط العوامل السالفة، والجدير بالانتباه هو أنه في حالة امتداد نشاطها خارج النطاق المحلي فإن إشكالية مراعاتها لمعايير الجودة

العالمية ستكون أول أسباب فشلها في تدويل أنشطتها أو منتجاتها، لاسيما في ظل غياب مراكز التكوين المتخصص وخمول نشاط الابداع والابتكار، الأمر الذي دفع بالسطات الحكومية لتسطير استراتيجية لدعم المؤسسات الناشئة والمبتكرة وفقا لمشروع قانون المالية 2020.

وقد تبين من خلال مراحل بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد أن المتغيرات المستقلة ساهمت في تفسير حوالي 31,7% من التغير في المتغير التابع، وفي إطار اختبار المعنوية الكلية للنموذج تم تسجيل مستوى معنوية (sig=0,00)، كما أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، وبالتالي تأكد معنوية النموذج المصاغ.

وفي نفس السياق أكد اختبار استقلالية المتغيرات التفسيرية لنموذج الدراسة تحقق شرط عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة سواء من خلال تقييم معامل VIF التي لم تعد قيمه الخمسة (5) أو حتى درجات الارتباط بينها. وبالتالي تضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد المقترح المتغير التابع ممثلا في القدرة التنافسية (Cp)، والمتغيرات المستقلة الممثلة في المداخل الأساسية (Bs)؛ المداخل العامة (Gn)؛ المداخل المتقدمة (Ad)؛ المداخل الاستراتيجية (St) والمداخل المستدامة (Ss).

كما كشفت النتائج الإحصائية اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي من خلال شكل الجرس والتماثل حول العمود النازل من قمته، علاوة على تحقق شرط استقلالها الذاتي انطلاقا من التوزع العشوائي وعلى جانبي الخط، وهو ما يؤكد عدم وجود ارتباط خطي بين البواقي. كما ثبت من خلال اختبار تجانس البواقي أن هناك ثبات في تباين الأخطاء وهو ما يعزز صلاحية نموذج الانحدار الخطي المتعدد المصاغ.

وبناء على الاختبارات السابقة التي تعزى إلى شروط بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومدى صلاحيته، تم التوصل إلى صياغة نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$Cp = 0,457 + 0,194Bs + 0,297Gn + 0,157Ad + 0,206St + 0,093Ss$$

وبمطابقة هذه الصياغة مع نتائج اختبار المعنوية الجزئية للمتغيرات المستقلة، نجد أن القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتأثر بدرجة كبيرة بعوامل الدفع العامة والتي تشمل المتغيرات الفرعية المتعلقة بجودة التكنولوجيا المستخدمة، مستوى البنية التحتية، مستوى التعليم الأساسي، وبدرجة أكبر بتوفر وتنوع مصادر التمويل، متبوعة بعوامل الدفع الطبيعية كمدخل تقليدي في تعزيز تنافسيتها، وهو ما يؤكد أن هذا النمط من المؤسسات لا يزال ينتهج الأساليب المتقادمة لتطوير قدرتها على مزاحمة مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية التي ترقى إلى الاستثمار بقوة في الحلقات المعرفية والابتكارية بالشكل الذي يعزز استدامتها واستقرار كيانها.

وتعد التنافسية مفهوما معقدا ومتشابكا ويتأثر بعدة متغيرات مما يجعل إدراك العوامل المؤثرة فيها مسألة في غاية الصعوبة، لاسيما إذا تعلق الأمر باختلاف مستويات التنافسية (محلية، إقليمية، وطنية ودولية) أو حتى نطاق التنافس (تنافسية تجارية، تقنية، استراتيجية وغيرها)، من جهة أخرى تقر الدراسة الحالية بتباين أثر عوامل دفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة التباين في طبيعة المركبات الفرعية ومعايير قياسها بين النوعي (مثل الفكر الاستراتيجي) والكمي (مثل

الإنتاجية). علاوة على أن نسبية نتائج الدراسة لها أيضا دلالات ترتبط باختلاف أثر عوامل الدفع حسب الحجم، الخبرة وقطاع النشاط، فانتهاج مؤسسة خدمية مدخلا معينا لا يعني بالضرورة أن يترك نفس الأثر في مؤسسة صناعية أخرى، أو حتى في نفس النشاط نظرا لكون هذه المداخل تتطلب المرونة والتكامل بينها.

V. الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى تصميم نموذج لتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يرتكز على خمس مداخل تشمل كلا من المداخل الأساسية، العامة، المتقدمة، الاستراتيجية والمستدامة، وأقرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بأن تنافسية هذا النمط من المؤسسات تتأثر بدرجة عالية بعوامل الدفع العامة، وهذا ما يؤشر على أنها لا تزال ترتكز على حلقات دعم تقليدية ومتأخرة مما يجعلها أكثر عرضة وحساسية للصدمات الناجمة عن حدة المنافسة. وبالتالي فإن سد الفجوة المتعلقة بإيجاد منهجية مثلى لحل هذا الإشكال يستدعي تصميم مركبات دعم تتناسق مع التوجهات العالمية المعاصرة وقابلة للتكييف مع خصائص ومقومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

V.1. اختبار الفرضية الرئيسية:

أثبتت نتائج اختبار المعنوية الجزئية للمتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد أن القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتأثر بدرجة كبيرة بعوامل الدفع العامة، وبالتالي يمكن اعتبار الفرضية الرئيسية للدراسة خاطئة.

V.2. نتائج الدراسة:

- يختلف أثر عوامل دفع القدرة التنافسية باختلاف خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حجمها، خبرتها، ومجال نشاطها وجاهزيتها للتفاعل مع المتغيرات البيئية؛
- يعد التحديد الدقيق للنطاق المستهدف للقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الشروط لتحقيق أفضل أثر لعوامل الدفع؛
- ساهمت المداخل التفسيرية المركبة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد المصاغ في تفسير 31,7% من التغير في القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تتأثر القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بدرجة كبيرة بعوامل الدفع العامة، والتي تشمل المتغيرات الفرعية المتعلقة بجودة التكنولوجيا المستخدمة، مستوى البنية التحتية، مستوى التعليم الأساسي، وبدرجة أكبر بتوفر وتنوع مصادر التمويل؛
- لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعتمد في تعزيز تنافسيتها على مداخل الدفع التقليدية وهو ما يفسر تعقد محيطها، تعدد معوقات نموها وصعوبة تحديد سلوكها الاستراتيجي، إضافة إلى عدم اهتمامها بمجال البحث والتطوير ومعايير التقييس العالمية وضعف التوجه نحو المداخل المتقدمة والمستدامة المدفوعة بالابتكار والذكاء الاقتصادي.

V.3. مقترحات الدراسة:

- التشخيص الجيد لتطورات المحيط يسمح بالاستهداف الدقيق للموارد والكفاءات التي تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يسمح أيضا بتحديد السلوك الاستراتيجي وأنماط التكيف الإيجابي مع عناصر البيئة؛
- إن إرساء منهجية فعالة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يستدعي تسطير استراتيجية تتضمن تكامل عوامل الدعم والتطوير على مستوى التمويل، التكنولوجيا وتحسين البنية التحتية كأهم المداخل العامة، وكذا العمل على رفع جودة التعليم العالي وتشجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى ضمان حوكمة علاقات المؤسسة والقدرة على توليد أساليب تصنيع أكثر نجاعة في إطار المداخل المتقدمة.
- قصد ضمان استدامة القدرة التنافسية للمؤسسة في ظل ارتفاع حدة التغيرات البيئية، فلابد من تنمية الاستثمار في الحلقات المعتمدة على الابداع والابتكار فضلا عن الالتزام بمعايير الجودة وترسيخ نظام تكوين متخصص، كما أن رصد تحولات المحيط وتتبع حركية المؤسسة هما من أهم العوامل المؤثرة على خلق تصور جديد لوضعيتها الاستراتيجية في المستقبل، على ضوء تفاعل مجموعة واسعة من الشرائح والجهات الفاعلة في تجسيد هذه المنهجية.

VI. قائمة المصادر والمراجع:

VI.1. المراجع باللغة العربية:

1. سعد عبد الرسول محمد (1998)، *الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي*، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية.
2. عامر محمد وجيه خربوطلي (2014)، *العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول.
3. فتحي السيد عبده السيد أحمد (2005)، *الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
4. مباركي سمرة (2013)، *تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات البيئية الجديدة*، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس.
5. نوري منير (2006)، *تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية*، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع.
6. هالة محمد لبيب عنبه (2004)، *إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

VI.2. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Andrea Némethné Gal, (2010), *Competitiveness of Small and Medium Sized Enterprises: a Possible Analytical Framework*, HEJ-ECO, January 15.
2. Daniel Sorin Manole, Elena Nisipeanu, Răzvan Decuseară, (2014), *Study on the competitiveness of Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Vâlcea County*, Theoretical and Applied Economics Volume XXI, No.4(593).

3. Dilek Cetindamar, Hakan Kilitcioglu, (2013), *Measuring the competitiveness of a firm for an award system*, Competitiveness Review: An International Business Journal incorporating Journal of Global Competitiveness, Vol. 23 Iss: 1.
4. Gábor MÁRKUS, *Measuring company level competitiveness in Porter's Diamond model framework*, Retrieve from: https://core.ac.uk/download/pdf/6504758.pdf, 02/10/2019.
5. Hari Ram Kumar Bandi, A. Appalaswamy, (2016), *Multiple Linear Regression (MLR) Analysis of Fibre Yield in Roselle (Hibiscus sabdariffa L.)*, Indian Journal of Natural Fibers Vol. 2, No. 2.
6. Jason W. Osborne, Elaine Waters, (2002), *Four Assumptions Of Multiple Regression That Researchers Should Always Test*, Practical Assessment, Research, and Evaluation, 8(2).
7. Kurt Schmidheiny, (2019), *The Multiple Linear Regression Model*, Short Guides to Microeconometrics Fall 2019, Unversit¨at Basel.
8. Olaf Flaka, Grzegorz Głódb, (2015), *Verification of the relationships between the elements of an integrated model of competitiveness of the company*, ScienceDirect, Procedia, Social and Behavioral Sciences 207.
9. P. Dürr, A. Brauna, E. Westkämper, T. Bauernhansl, M. Haagb, J. Heilala, F. Grossmann, (2013), *Improving Manufacturing SMEs' Competitiveness Through Systimatic IT Efficiency Evaluation and Advancement*, ScienceDirect, Procedia, CIRP 12 408.
10. Rajesh Kumar Singh. S G Deshmukh, (2010), *The competitiveness of SMEs in a globalized economy: Observations from China and India*, Management Research Review, Vol. 33 No. 1.
11. Rizan Machmud, Andi Juana, (2018), *Analysis of Factors Affecting the Competitiveness of Small and Medium Enterprises in Gorontalo Province, Indonesia*, International Journal of Humanities and Social Science Invention (IJHSSI), Volume 7, Issue 04, Ver. III.
12. Sibel Ahmedova, (2015), *Factors for Increasing the Competitiveness of Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) In Bulgaria*, Procedia - Social and Behavioral Sciences, (195).
13. Yunus Koloğlu, Hasan Birinci, Sevde Ilgaz Kanalmaz, Burhan Özyılmaz, (2018), *A Multiple Linear Regression Approach For Estimating the Market Value of Football Players in Forward Position*, Abdullah Gül University Industrial Engineering Department, Retrieve from: https://arxiv.org/ftp/arxiv/papers/1807/1807.01104.pdf, 02/10/2019.